مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد 06 / العدد: 02 (2022)
ص ص.(240-257)

دور الجماعات المحلية في تحقيق الاستثمار المحلي والتنمية المحلية المستدامة

The role of local communities in achieving local investment and the local development sustainable

هوارية بن زرفة، مخبر حقوق الطفل، جامعة غليزان، (الجزائر)
houaria.benzerfa@cu-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/07 تاريخ القبول: 2022/12/17 تاريخ النشر: 2022/12/27

الملخص:

تشكل التنمية المحلية المستدامة تحديا كبيرا للجماعات المحلية، خاصة منها الفقيرة والنائية، كما أنها تعتبر عملية ديناميكية تفاعلية بين الجهاز العمومي ومختلف مكونات المجتمعات المحلية، وتعتبر الجماعات المحلية احد أهم أساليب تنظيم الدولة وتحقيق اللامركزية بتوزيع الوظيفة الإدارية بين الهيئات المركزية و أجهزة تنفيذية محلية.

ويظهر دور الجماعات المحلية في تشجيع الإفراد على الاستثمار المحلي ومؤسساتهم الإنتاجية والخدماتية وخلق الثروة المحلية، وعليه فإن من نتائج هذه الدراسة هو تقييم واقع وأثر هذه السياسة وأثرها على التنمية المحلية وخلق مناصب العمل والحد من البطالة.

لكن بالرغم من هذه المجهودات المبذولة إلا أن أهداف التنمية المحلية المستدامة لا يعكس حجم هذه المجهودات، وذلك نظرا للمعوقات والمشاكل التي تواجهها أغلب البلديات، مما انعكس سلبا على فعالية التنمية المحلية المستدامة التي يتطلع إليها المواطن.

الكلمات المفتاحية: التنمية- المحلية- الاستثمار المحلي- الجماعات المحلية- المستدامة.

Abstract

Local development sustainable constitutes a major challenge for local groups, especially the poor and remote ones, as it is considered a dynamic interactive process between the public body and the various components of local communities.

It shows the role of local groups in encouraging individuals to invest locally and their production and service institutions and to create local wealth, and therefore one of the results of this study is to evaluate the reality and impact of this policy and its impact on local development sustainable , job creation and the reduction of unemployment. But despite these efforts, the sustainable local development goals do not reflect the size of these efforts, given the obstacles and problems faced by most municipalities, which negatively affected the effectiveness of sustainable local development sustainable that the citizen aspires to.

Keywords: Development- local - local investment-local communities -sustainable.

مقدمة

تعتبر التنمية المحلية المستدامة الهدف المنشود للدولة الجزائرية، لذا فهي تسعى جاهدة لدعم الجماعات المحلية بهدف توفَير الرفاهية، والعيش الكريم للمواطن.

فالتنمية المحلية المستدامة كانت ولازالت في مقدمة أهداف الحكومة الجزائرية المتعاقبة، والمتتبع للمسار التنموي الجزائري يلاحظ أنه مر بعدة تغَيرات، وتحولات كانت كلها تهدف لتحسين مستوى العيش، وتحقيق الرفاهية عبر تكريس العدالة الاجتماعية، وبما أن المعضلة التنموية كانت في تذبذب التمويل والاعتماد على الإيرادات الريعية، فقد سعت الجزائر إلى إعادة النظر في تمويل الجماعات المحلية من خلال دعم الاستثمار المحلي، وذلك بخلق مؤسسات إنتاجية صغيرة ومتوسطة في عدة مجالات صناعية، وحرفية، وزراعية ومقاولاتية، وحتى سياحية تستوعب الشباب وتخلق الثروة، والتنوع في المنتجات وتخرجها من الاعتماد على المصدر الريعي الذي أضعف دور الجماعات المحلية في تلبية متطلبات المجتمع المتزايدة.

أما عن أهمية الدراسة تظهر في مدى تفعيل دور الجماعات المحلية التنموية، ومواجهة متطلبات المجتمع المتزايدة، ولتحقيق التنمية المحلية المستدامة اعتمدت الجزائر على تشجيع الأفراد على الاستثمار المحلي وإنشاء مؤسساتهم الإنتاجية، والخدماتية، وخلق الثروة المحلية، كما يظهر تقييم واقع وأثر هذه السياسة على تحقيق التنمية المحلية، والمساهمة في خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

ومن تم تهدف الدراسة لمعرفة واقع الاستثمار المحلي في الجزائر، ومدى مساهمته في تعزيز التنمية المحلية المستدامة التي تسعى الجزائر لتحقيقها من خلال أدوار الجماعات

المحلية، وتسليط الضوء على قدرات الاستثمار المحلي الخاص في خلق الثروة المحلية، ومعرفة مدى مساهمته في رفع المؤشرات الاقتصادية للجزائر قصد تحقيق التنمية،

وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وتحقيق التنمية المحلية؟

تم معالجة إشكالية البحث من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار المحلي والتنمية المحلية المستدامة

يشير مفهوم الاستثمار في اللغة العربية إلى الإثمار، أي العمل في الشيء المنتج بقصد إثماره، وزيادة إنتاجه، أما اصطلاحا فيعتبر مفهوم الاستثمار حديث النشأة، ويشير إلى توظيف رؤوس الأموال لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع، والمجتمع ويؤثر إيجابا على التنمية المحلية المستدامة (عبد الهادي جوهري، أحمد رأفت عبد الجواد، عبد المنعم بدر، 2004، الصفحات 7-8). وعليه يقتضي الأمر منا التعرض الى الاستثمار المحلي من حيث تعريفه وأهميته في (المطلب الأول)، ثم التعريج على التنمية المحلية المستدامة من حيث تعريفها ومقوماتها في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الاستثمار المحلي

من بين السياسات التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي تشجيع الاستثمار المحلي، باعتباره عنصرا هاما من عناصر الإنتاج، وأحد المكونات الأساسية للدخل الوطني لما له من تأثير كبير على الإنتاج، وعلى مستوى التشغيل وغيرهما من جهة، وأحد أهم العوامل المؤثرة بشكل مباشر على حجم الطاقة الإنتاجية التي تعتبر المحرك الأساسي للنمو بجانب الطلب الكلي من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار المحلي

لا يعتبر مصطلح الاستثمار المحلي مصطلحا ثابتا في معناه، وذلك كونه يستعمل للدلالة على ارتباط الاستثمار بالإدارة المعنية به، فهو يتغير بحسب تغير المكان الذي يراد نسب وتواجد الاستثمار فيه، أي بحسب طبيعته المكانية، سواء كانت تلك الإدارة وطنية عندما نتكلم عن البعد القاري، أو محلية عندما نتكلم عن البعد الوطني، فمصطلح الاستثمار الوطني مثلا، يتغير ليحمل عدة تسميات عندما نكون بصدد الكلام عن الاستثمار في خضم الاتفاقيات الدولية، فيصبح تارة استثمار داخلي أو القومي وتارة أخرى، اسم الاستثمار المحلي، ولكن المقصود هو الاستثمار الوطني (تقرارت يزيد ، بن زعمة سليمة ، صيد تونس، 2019، صفحة 61).

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار المحلي

يهدف الاستثمار المحلي إلى رفع مستويات الإنتاج المحلي، وبالتالي خلق الحركية الاقتصادية المحلية من توزيع، وشحن، ونقل، وتحقيق الرفاهية للأفراد، ورفع مستوى معيشتهم، وتقديم ما يحتاجه المواطن والمستثمر من خدمات أساسية.

هذا إضافة إلى فتح الأفاق أمام العاطلين عن العمل للانخراط في سوق العمل لتخفيض مستوى البطالة، كما يعمل على إشباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محليا التي تتماشى مع رغباتهم، ومن الممكن فتح أبواب تصدير السلع الى الخارج، وبالتالي توفير عملات أجنبية لاستغلال في شراء الآلات والمعدات (أمال، 2020، صفحة 94).

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية المستدامة

تعاظم اهتمام كل من الشعوب، والحكومات، والمؤسسات والأجهزة المعنية بها بموضوع التنمية المحلية خاصة في الآونة الأخيرة.

وعليه سنتطرق إلى تعريف التنمية المحلية المستدامة ومقوماتها ثم الحديث عن أبعادها.

الفرع الأول : تعريف التنمية المحلية المستدامة

قد تعددت تعارف التنمية المحلية المستدامة حسب تعدد الآراء، حيث يمكن تعريفها بالعملية التي يتم بمقتضاها انتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا بإحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية البنيان والهياكل الاقتصادية.

ويعرفها البعض بأنها العملية التي تحدث من خلال التغيير الشامل والمتواصل المصحوب بزيادة متوسط الدخل الحقيقي، وتحسين توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، و كذا تحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج (تقرارت يزيد ، بن زعمة سليمة ، صيد تونس، 2019، صفحة 50).

ويعرفها الدكتور سعد الدين إبراهيم "أنها انبثاق، ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين، أي أنها عملية ذاتية داخلية بشكل كامل ومتوازن، وبالتالي فإن التنمية تهدف إلى إشباع الحاجيات الأساسية للأفراد من خلال إتاحة الفرص لهم للحصول على احتياجاتهم الأساسية المأكل الملبس، الأمن، المسكن والرفع من مستواهم المعيشي وهذا برفع الدخل للحصول على المزيد من السلع والخدمات لتحقق لهم الرفاهية (تقرارت يزيد ، بن زعمة سليمة ، صيد تونس، 2019، صفحة 51)

نستنتج أن التنمية عملية مخططة وهادفة تسعى لتطوير المجتمعات المحلية في كل المجالات الحياتية، وهي من صلب اهتمام السلطات المحلية الوصية على الإقليم، كما أنه يمكن للمجتمع المدني والقطاع الخاص دعم عمليات التنمية كشركاء للسلطة المحلية.

الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية المستدامة

تعمل الدولة الجزائرية وعلى غرار دول العالم بالاهتمام بمختلف مقومات التنمية المحلية المستدامة. فالعوامل السياسية، والإدارية، والأمنية، والثقافية، والاجتماعية، وحتى الاقتصادية تلعب دور مهم في تهيئة مناخ التنمية المحلية المستدامة وأبعادها المختلفة، وعليه تتشكل التنمية المحلية من مقومات رئيسية لنجاحها وهي :

أولا : المقومات المالية

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية يكمن في أداء مواردها المالية، كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية هو توفر نظام محاسبي كفؤ، وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم و موازنة محلية، أو قيم مالية دقيقة.

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

ثانيا: المقومات البشرية

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية المستدامة يمكن النظر إليه من زاويتين:

-**الأولى**: هو أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

-**الثانية**: أنه وسيلة لتحقيق التنمية.

ثالثا : المقومات التنظيمية

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية، مهمته إدارة المرافق المحلية، وتنظيم الشؤون المحلية (محمد، 2016، صفحة 66)

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المحلية المستدامة

تقع التنمية المحلية المستديمة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيا، واهتماما بالبيئة، وبالمشاكل المتعلقة بها، لذلك فإن لمشروع التنمية المحلية المستدامة أبعاد مهمة نذكر منها:

أولا: البعد البيئي:

تقوم التنمية المحلية المستدامة على مبدأ الحاجات البشرية، وبذلك تطرح مسألة السلم الصناعي، أي أن الحاجات التي يتوجب تنميتها اقتصاديا غير الطبيعة تضع حدودا مجال التصنيع، والهدف هو التوظيفّ والتسيير الحسن للرأسمال الطبيعي، ويتمثل البعد البيئي في الحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية .

أ/ إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة، وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة، ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي، والغابات، أو

تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة، أو المياه البحرية يجرى استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك (رشيدة، 2019، صفحة 15).

ب. حماية الموارد الطبيعية

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار، وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد (رشيدة، 2019، صفحة 15).

ت. صيانة المياه

تقل في بعض المناطق إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة.

كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحريات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المحلية المستدامة تعين صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه (رشيدة، 2019، صفحة 16).

ثانيا: البعد الاقتصادي

يظهر البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، حيث أنه يطرح مسألة اختيار وتمويل، وتحسين التقنيات الصناعية مجال توظيف الموارد الطبيعية، حيث تسعى التنمية إلى التوفيق بين هذين البعدين، ليس أخذهما بعين الاعتبار للمحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها مجمل العلاقات المقامة بين الطبيعة، وبين الأفعال البشرية كذلك، إذ تمنح التنمية المستدامة باعتبارها عملية توافق بين الإنسان والبيئة الاتصالية للتكنولوجيات، والمعارف، والقيم

التي تضع الأولوية للديمومة الكبيرة، وتدافع التنمية عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية، والتي أتخذ عامل الزمن البيئة الأساسية (فيدمة، 2012، صفحة 126).

ثالثا: البعد الاجتماعي والسياسي

تتميز التنمية المحلية المستديمة خاصة بهذا البعد الثالث، إنه البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إنه يجعل من التنمية وسيلة للالتحام الاجتماعي، ولعملية التطوير الاختيار السياسي، ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف، بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول، حيث ستحافظ الأجيال الراهنة باعتبارها مدفوعة بهم لإنصاف أعلى اختيارات النحو التي ترغب فيها الأجيال القادمة تمر بالمصالحة بين البيئة، والاقتصاد عن طريق الضرورة المزدوجة للإنصاف (فيدمة، 2012، الصفحات 125-126).

كما يؤدي هذا البعد إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بطريقة تضمن الشفافية، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتنامي الثقة والمصداقية، وتوالي السيادة، والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة .فهذا البعد يسهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي (رشيدة، 2019، صفحة 15).

وبالنسبة للجزائر فقد شرعت مؤخرا في اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات في سبيل تحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال إدراكها بأهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة، ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف لجأت إلى العديد من السياسات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والصحية للمواطن والحفاظ على البيئة.

ومن بين السياسات الحالية نجد:

- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1924 هـ الموافق ل 19 يوليو2003(رقم القانون 03-10)يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية 2003، العدد 43، بهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما جاء في المادة 02 منه: (03-10، 2003)

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد البيئة .

- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.

- إصلاح الأوساط المتضررة.

- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للمواد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء .

- فالتنمية المستدامة حسبه تعين التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية القانون رقم 20/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر ب سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، يهدف إلى :

- إعداد استراتيجية لإعادة توازن توزيع نشاطات السكان ووسائل التنمية.- للمحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية .

- القانون رقم 19/01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر ب 2001(: القانون رقم 19/01) والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها. (19/01، 2001)

- القانون المتضمن حماية وتثمين الساحل، من القانون 02/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 يحدد هذا القانون حماية الساحل، ويضع المبادئ الأساسية لاستعماله وتسييره

وحمايته، وتندرج معظم آمال التنمية من الآن وصاعدا ضمن بعد تهيئة الإقليم والبيئة، (02/02، 2002)ويتولى هذا القانون الحفاظ على طبيعة الساحل، على أن يتم أي استطلاع في إطار احترام التام للطبيعة والمناطق الساحلية، وفي هذا الإطار يجدد القانون القواعد العامة والخاصة المتعلقة بحماية الساحل وتثمينه.

المبحث الثاني : دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

تعد الجماعات المحلية بصفة عامة، والبلدية بصفة خاصة هيئات لامركزية للدولة في الجزائر، وتعتبر البلدية الخلية الأولى والأساسية للجماعات المحلية نظرا للدور الهام الذي تلعبه كموقع احتكاك، بين الإدارة والمواطن، ومن تم دور الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية يبرز في إحداث وتفعيل التنمية المحلية المستدامة، وكذا المشاريع التنموية التي تقوم بها البلدية في مختلف مجالات النشاط.

وعليه يقتضي الأمر منا في هذا المبحث إبراز الاستثمار المحلي كأداة في دعم التنمية المحلية المستدامة (المطلب الأول)، ثم مجالات إسهام الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار المحلي(المطلب الثاني).

المطلب الأول: الاستثمار المحلي كأداة في دعم التنمية المحلية المستدامة

تسعى الجماعات المحلية على تشجيع الاستثمار المحلي بغية تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وذلك في مختلف الأنشطة .والتي سنبينها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: ركائز الاستثمار المحلي

يعد الاستثمار المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية، و المحدد الرئيسي لتطور النشاط الاقتصادي لأي دولة، فهو يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد وتحسينها، حيث يعمل

على توليد فرص العمل ومحاولة القضاء على البطالة المنتشرة بشكل كبير في مختلف دول العالم الثالث بدون استثناء ومهما تفاوتت المعدلات.

يعتبر الاستثمار المحلي من الركائز الأساسية للتنمية المحلية المستدامة، فمن حيث العرض، والمردودية، والإنتاجية يعتبر العنصر الهام لخلق المزيد من السلع والخدمات وزيادة الطاقات الاستثمارية القائمة على الصناعات المتعددة، حيث يعتبر الاستثمار المحلي متغير حساس ونشيط وغير مستقر، وعدم استقراره يؤدي إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي وفي مستويات الاستخدام الرشيد والأمثل للموارد المتاحة، ويؤدي الاستثمار المحلي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية والموارد البشرية من اجل زيادة الدخل الوطني وزيادة معدل النمو الاقتصادي (حدد، 2013، صفحة 33).

إن استخدام الموارد المحلية وتوظيفها للحصول على أكبر قدر من الإنتاجية والمردودية، يترتب عليه خلق برامج، ومشاريع الاستثمار المتكاملة باعتبارها ذو أهمية إستراتيجية في العملية التنموية وفي تطوير الطاقات والقدرات المحلية عن طريق توسيع سياسات التنمية وإدخال الأساليب الحديثة، والتمكين وإجراء التحسينات في قوانين الجماعات المحلية وقوانين الاستثمار. (منصوري، 2006/2005، صفحة 68)

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار المحلي

تهدف سياسة الاستثمار بكامل مستوياتها وأنواعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القومي والمحلي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات، والأنشطة، والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، (منصوري، 2006/2005، صفحة 69)، ويمكن أن تكون ممارسة المجتمع في

التخطيط الاستثماري لموارد الاستثمارات للجماعات المحلية بالشكل الذي يعطي نوعا من السيطرة والتمكين المحلي، والحوكمة القائمة على المشاركة والاستقلالية الإدارية وتعزيز القدرات المحلية .

ومع ذلك هناك حاجة ماسة للاستثمار في مختلف اقتصاديات دول العالم،

أو باختصار يبقى تخطيط التنمية مرهون بحجم التخصيصات للموارد الاستثمارية في مختلف القطاعات، والبرامج الإنمائية للدولة، وهي عملية تترجم لنا التوفيق بين الأهداف المتنوعة للتنمية الاقتصادية. (تقرارت يزيد ، بن زعمة سليمة ، صيد تونس، 2019، صفحة 61) .

المطلب الثاني: مجالات إسهام الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار المحلي

يمكن للجماعات المحلية خاصة الولاية بمصالحها المختصة خلال آليات المرافقة والدعم، وتسهيل العمل الاستثماري أن تشجع الاستثمار المحلي في المجالات التي تحقق الحركية التنموية للإقليم المحلي، وتخلق الثروة المحلية في عدة مجالات نذكر أهمها كالتالي:

الفرع الأول: المجال الفلاحي

تعمل الجماعات المحلية على تزويد المستثمرات الفلاحية بالكهرباء وتساعدهم في شق الطرق وتسهيل المواصلات من والى دعم تربية المواشي والأبقار بتوفير البيطرة والمساعدة على مكافحة الأمراض، والأوبئة الحيوانية المتنقلة، والمساعدة في إنشاء مستودعات تربية الدواجن عبر تخصيص الأوعية العقارية لمثل هذا النوع من الأنشطة، إضافة إلى العمل على توفير الضروريات من ماء وغاز وكهرباء لهذا النوع من النشاط الاستثماري، مثله مثل أحواض تربية الأسماك (مزياني، 2009، صفحة 12).

الفرع الثاني: المجال الاقتصادي

ففي مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل الجماعات المحلية على دعم المقاولاتية الصغيرة، من خلال تشجيع الشباب على خلق مؤسسات صغيرة خاصة، وذلك بالمحافظة على البيئة وتنظيف المحيط، أو مؤسسات تعنى بالتشجير وخلق الفضاءات الخضراء، كما أن هناك الكثير من المؤسسات الإنشائية الصغيرة التي توكل لها مهام انجاز مشاريع البلدية الصغيرة كالحفاظ على حوافي الطرقات الولائية وإنشاء أسوار مؤسسات التربية الابتدائية، أو دهن وتزيين أرصفة الطرقات والساحات العمومية، وغيرها من المشاريع المسندة للشباب في إطار دعم المقاولاتية الصغيرة. (مزياني، 2009، صفحة 13) .

إن هذه المشاريع رغم بساطتها كان لها صدى كبير من خلال الإقبال الكبير للشباب على الانخراط فيها كمقاولاتية الصغيرة، حيث أخذت تسميات عديدة منها مشاريع الجزائر البيضاء، ومشاريع الفضاء الأخضر ، وغيرها من البرامج التي ساهمت في إحداث حركية اقتصادية في البلديات عبر الوطن بالنظر إلى النشرات الإعلامية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وترقية قانون الاستثمار رقم 32/30/29/27 من عام2014 إلى 2018 نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة ذات النشاط المقاولاتي تطورت من 26527 سنة 2014 إلى 80945 مؤسسة أو شركة مقاولاتية صغيرة ذات نشاط بلدي في 2018. (أمال، 2020، الصفحات 100-101)

الفرع الثالث: المجال الصناعي والحرفي

فمن هذا الجانب فيمكن للجماعات المحلية أن تعمل على دعم ورشات التصنيع الصغيرة والمتوسطة مثل ورشات النجارة والألمنيوم وتحويل البلاستيك، ودعم النشاطات الحرفية كالميكانيك، والسباكة، والبناء، وغيرها من الحرف المنتجة للثروة المحلية عبر

جملة من الإجراءات، لعل أهمها توفير المحلات الخاصة بهذه الأنشطة، وهذا ما تجلى في المحلات البلدية، أو من خلال توفير القروض اللازمة لدعم هذه الأنشطة، أو من خلال توفير الضروريات لها كالماء والكهرباء والغاز، إضافة إلى المساعدة من خلال جدولة الضرائب (مزياني، 2009، صفحة 63).

الفرع الرابع: المجال الخدمي

ففيه يتم دعم المؤسسات التي تعنى بالسياحة والحرف التقليدية بتنظيم التظاهرات والمعارض بقصد التعريف بالمنطقة، وبما ينتجه شبابها من حرف ومواهب، زيادة على ذلك دعم الشباب في مجال خلق النشاطات الخدمية والتجارية كحراسة السيارات وتجارة المستلزمات للتخييم والتنزه في الشواطئ والحمامات المعدنية وغيرها من النشاطات التي تخلق فرص عمل، أو عن طريق دعم نشاطات المجتمع المدني التضامنية الخيرية خاصة منها الموجهة للمرضى، والمسنين والفقراء، وغيرهم من فئات المجتمع الهشة (أمال، 2020، صفحة 101) .

الخاتمة

إن الاستثمار المحلي فرصة جيدة من أجل النهوض بفكرة التنمية المحلية المستدامة بمختلف أبعادها، وصولا إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة، فالاستثمار المحلي يعد دليلا على قدرة أي دولة سواء أن كانت متقدمة أو نامية بالنهوض باقتصادها وتحقيق تنمية محلية مقبولة.

ولذلك يحتاج تحقيق هدف التنمية المحلية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية، والبيئية، والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة،

ولقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- غياب المعالم الواضحة لسياسة محلية مستدامة في كل جوانبها وأبعادها، خاصة ما تعلق بالآليات العملية.

- لا يزال الاستثمار المحلي في الجزائر في مراتب متخلفة بالرغم من المجهودات المتتالية في سبيل تطويره.

-انعدام الوعي الاستثماري لدى اغلب المواطنين.

- **ومن بين المقترحات المتوصل اليها:**

- تتبع كافة مشاريع الاستثمار المحلي ومدى نجاحها في تحقيق تنمية محلية مستديمة مقبولة.

-التوعية والتحسيس للعنصر البشري بمفهوم التنمية المحلية المستدامة، وضرورة تطويرها عن طريق الاستثمار المحلي.

-السعي إلى البحث على الموارد المتجددة وتطويرها، وعدم استنزاف ثرواتها من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة، ومواكبة التطور التكنولوجي وتجسيده على ارض الواقع.

قائمة المراجع:

1. الزين منصوري. (2006/2005). ،" آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية". *رسالة دكتوراه* . الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم، الجزائر: جامعة الجزائر.

2. القانون 02/02. (05 فيفري, 2002). المتضمن حماية وتثمين الساحل. الجريدة الرسمية ،العدد10 الصادرة بتاريخ 12 /2002/02.

3. القانون رقم 19/01. (15 ديسمبر, 2001). المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها. . الجريدة الرسمية رقم 77 تاريخ 30 رمضان 1422 الموافق 15 ديسمبر 2001.

4. القانون رقم 19/01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق ل 12 : القانون رقم 01/19) وا. (12 ديسمبر , 2001). المتعلق بتسيير النفايات ومراقبته. الجريدة الرسمية رقم 77 تاريخ 30 رمضان 1422 الموافق 15 ديسمبر 2001.

5. القانون رقم 03-10. (19 يوليو, 2003). *يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية 2003، العدد 43.* . الجريدة الرسميةرقم 43بتاريخ 19 يوليو 2003.

6. بوبكر،عبد السلام عبد اللاوي، أمال. (2020). دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثروة وتفعيل التنمية المحلية في االجزائر. *مجلة الاقتصاد والمالية* ، ص94.

7. تقرارت يزيد ، بن زعمة سليمة ، صيد تونس. (2019). الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر – دراسة نظرية تحليلية. *مجلة دفاتر بوكس* ، ص61.

8. تقرارت يزيد ، بن زعمة سليمة ، صيد تونس،. (2019). الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر – دراسة نظرية تحليلية-. *مجلة دفاتر بوكس* ، ص61.

9. زاوية رشيدة. (1 نوفمبر, 2019). أبعاد التنمية المستدامة. *مجلة دراسات اقتصادية* ، صفحة 18.

10. عبد الباسط حدد. (18 جوان, 2013). دور الجماعات المحلية في تدعيم الاستثمار المحلي. *مذكرة ماستر* . جامعة ورقلة، الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.ص 60.

11. عبد الحق فيدمة. (2012). ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة ". *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات* ، ص125-126.

12. عبد الهادي جوهري، أحمد رأفت عبد الجواد، عبد المنعم بدر. (2004). *(دراسة في التنمية الاجتماعية) مدخل اسلامي*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. الأزايط.

13. فريدة مزياني. (2009). دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار،. *مجلة الاجتهاد القضائي(دور الجماعات المحلية في الدول المغاربية المنعقد يومي 04/03 ماي 2009 من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع*، (صفحة 13). بسكرة: جامعة محمد خيضر.

14. قشام اسماعيل، شقراني محمد. (2016). " تمويل التنمية المحلية في الجزائر :المعوقات و سبل النجاح. *مجلة البديل الاقتصادي* ، ص66.